

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 299 / 2020
إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الاقتصاد العالمي

الأحد 09 آب ، 09 August, 2020

M E A K -Weekly Economic Report No. 299 /2020
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry



تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 299 / 2020
الاقتصاد العالمي

الأحد 09 آب ، 09 August, 2020

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.
أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين،
لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.
أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون
موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق
هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .
وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة
واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير
هو المسؤول. مع أطيب تمنياتي.
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق
ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي
ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 299 / 2020

الاقتصاد العالمي

الأحد 09 آب ، 09 August, 2020

Contents

- أولاً - الاقتصاد العالمي:.....4
- 1 - ديون شركات العالم تتجاوز تريليون دولار في 2020.....4
- 2 - أمين عام الأمم المتحدة: نصف ثروات العالم يملكها 26 شخصا.....7
- 3 - وزراء «العشرين»: ملتزمون شبكة أمان مالية عالمية.....8
- 4 - أكبر 5 شركات تكنولوجيا أميركية تخسر 269 مليارا في ساعات 13.....8
- 5 - تحذيرات من مضاعفات سلبية على اقتصاد بريطانيا في حالة بريكست دون اتفاق أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية...15
- 6 - الوظائف البريطانية تواجه أسوأ توقعات منذ ثلاثة عقود.....21
- 7 - كورونا يهدد الاقتصاد البريطاني بانكماش مرتفع مع تقادم الديون 24.....24
- 8 - توقعات باستمرار تراجع الاقتصاد البريطاني وانفتاح على خفض الفائدة بنك إنجلترا متهم بالتدخل في الانتخابات بنشره تقارير عن مدى تأثير صفقة بريكست على المملكة المتحدة.....30
- 9 - مجلس الاحتياطي الفيدرالي يحذر الولايات المتحدة من "طريق طويل" نحو الانتعاش.....33
- 10 - حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم الحكومي لمكافحة آثار كورونا..39
- 11 - الاقتصاد الأميركي على عتبة ركود "تاريخي" في 2020.....42
- ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....48

- Bruksela stanęła po stronie konsumentów ws. bonów 12
48.....turystycznych
49..... - The Grand Experiment of Remote Work13
14 - A statement by the Ministry of Finance on the Cabinet's
decision concerning the exchange of 100\$ by Syrians coming
53..... from Lebanon
15 - The recession is much worse than the IMF expected and the
56..... hit to jobs 'catastrophic'

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
الأستاذ الدكتور مصطفى عبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 299 / 2020

الاقتصاد العالمي

الأحد 09 آب ، 09 August, 2020



أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - ديون شركات العالم تتجاوز تريليون دولار في 2020

قفزة تفوق 12 % مع أعباء {كورونا}... و«فولكسفاغن» الأكثر

اقتراضاً لندن: «الشرق الأوسط» الثلاثاء - 23 ذو القعدة

1441 هـ - 14 يوليو 2020 م رقم العدد [15204]

كشفت دراسة حديثة أن «فولكسفاغن» في صدارة الشركات المثقلة بالدين في العالم بـ192 مليار دولار (رويترز) خلصت دراسة حديثة شملت 900 شركة كبرى إلى أن الشركات في أنحاء العالم ستتحمل أعباء ديون جديدة تصل إلى تريليون دولار في 2020، في الوقت الذي تسعى فيه لتعزيز أوضاعها المالية في مواجهة فيروس كورونا. وتعني الزيادة غير المسبوقة قفزة بنسبة 12 في المائة لإجمالي دين الشركات عالمياً ليلعب نحو 9.3 تريليون دولار، وهو ما يأتي عقب تراكم لسنوات وضع ديون الشركات التي تنوء بأثقل أعباء الدين في العالم على قدم المساواة مع ديون العديد من الدول متوسطة الحجم. كان العام الماضي شهد أيضاً زيادة حادة بلغت ثمانية في المائة حفزتها صفقات اندماج واستحواذ واقتراض الشركات لتمويل إعادة شراء أسهم وتوزيع أرباح. لكن قفزة العام الحالي ستكون لسبب مختلف تماماً؛ وهو صيانة السيولة في ظل استنزاف الفيروس للأرباح.

وقال سيث ماير، مدير المحفظة في شركة جوناس هندرسون التي أعدت التحليل من أجل مؤشر جديد لديون الشركات: «غير كوفيد كل شيء... أصبح الأمر يتعلق بالحفاظ على رأس المال وبناء ميزانية عمومية حصينة.» وطرقت الشركات أسواق السندات لتدبير 384 مليار دولار في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى مايو (أيار)، وتشير تقديرات ماير إلى أن الأسابيع الأخيرة سجلت رقماً قياسياً جديداً في عمليات إصدار الدين من قبل شركات ذات تصنيفات ائتمانية منخفضة. وفي مارس (آذار) الماضي، أوصدت أسواق الإقراض أبوابها في وجه الجميع باستثناء الشركات الأكثر موثوقية، لكنها فتحتها على مصراعيها من جديد من خلال برامج طارئة لشراء سندات الشركات من بنوك مركزية مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان.

ولفت تقرير هندرسون إلى أن ارتفاع ديون الشركات بدأ قبل اندلاع أزمة كورونا بفترة طويلة، حيث تضاعف حجم صافي حجم ديون الشركات العالمية بواقع 625 مليار دولار العام الماضي، فيما تعد أكبر زيادة لها منذ خمسة أعوام. وأشار إلى أن ظاهرة اقتراض الشركات اكتسبت زخماً واسعاً خلال الأعوام الماضية مدعومة بمعدلات الفائدة المنخفضة وتوافر الائتمان عبر حزم التحفيز النقدي التي تبنتها البنوك المركزية الرئيسية حول العالم. وتدين بالفعل الشركات التي يشملها مؤشر الديون الجديد بأكثر مما كانت تدين به في 2014 بنحو 40 بالمائة، ويتجاوز نمو الدين نمواً في الأرباح بفارق كبير. وارتفعت الأرباح قبل الضرائب لنفس مجموعة الشركات التسعمائة 9.1 بالمائة إلى 2.3 تريليون دولار. وبلغت نسبة الديون إلى التمويل المقدم من المساهمين مستوى غير مسبوق عند 59 بالمائة في

2019، في حين ارتفعت أيضاً نسبة الربح المخصص لخدمة الديون إلى ذروة جديدة. وتدين الشركات الأميركية بالنصف تقريباً من دين الشركات العالمي برصيد يبلغ 3.9 تريليون دولار، وشهدت أسرع وتيرة زيادة في السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بأي اقتصاد كبير باستثناء سويسرا، حيث كانت هناك موجة من صفقات الاندماج والاستحواذ الكبرى.

وتحل ألمانيا في المركز الثاني بديون تبلغ 762 مليار دولار. ولديها هي الأخرى ثلاث من كبرى الشركات المثقلة بالدين في العالم، بما في ذلك صاحبة الصدارة عالمياً «فولكسفاغن» التي يضعها دين يبلغ 192 مليار دولار غير بعيد عن دول مثل جنوب أفريقيا والمجر، لكن تضخم دينها يرجع إلى وحدة تمويل السيارات.

في المقابل، ليس على ربع الشركات التي يشملها المؤشر الجديد أي ديون على الإطلاق، وبعضها لديه احتياطات نقدية هائلة. ويبلغ أكبر هذه الاحتياطات 104 مليارات دولار وهو لـ«ألفابت» مالكة «غوغل».

وقال ماير إن أسواق الائتمان لا تزال تفصلها مسافة عن العودة إلى أوضاع ما قبل كوفيد والتهديد الراهن الذي يشكله الفيروس، لا سيما قفزات أعداد حالات الإصابة بالولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، وهو ما يظل مبعث القلق الرئيسي لدى المستثمرين. وقال: «يصب كل ذلك في اتجاه توقعات أكثر صعوبة مما كنا نتصور قبل شهرين.»

[https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-](https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020)

[-D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-](https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020)

[-D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-](https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020)

[-D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-](https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020)

[-D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-](https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020)

[-D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020](https://aawsat.com/home/article/2388171/%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2020)

2 - أمين عام الأمم المتحدة: نصف ثروات العالم يملكها 26 شخصا

لندن- وكالات السبت، 18 يوليو 2020



غوتيريش: كورونا كشف كسورا في الهيكل العظمي الهش للمجتمعات

التي بنيناها- جيتي

كشف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، السبت، أن أغنى 26 شخصا في العالم يحوزون على ثروات تساوي ثروة نصف سكان العالم، لافتا إلى أن 70 بالمئة من سكان العالم يعيشون تحت وطأة غياب المساواة في الدخل والثروة".

واتهم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، القوى العالمية بتجاهل مسألة عدم المساواة في المؤسسات العالمية، لكنه قال إن جائحة فيروس كورونا خلقت "فرصة"، لا تتوفر إلا على مدى جيل أو أجيال، لبناء عالم أكثر مساواة واستدامة.

ودعا غوتيريش، أثناء إلقائه محاضرة سنوية لمؤسسة نيلسون مانديلا عبر الإنترنت، السبت، لإبرام ما سماه صفقة عالمية جديدة لضمان تقاسم القوة والثروة والفرص على نطاق أوسع وأعدل على المستوى الدولي. وقال غوتيريش: "الدول التي صعدت إلى القمة قبل ما يزيد على سبعة عقود رفضت التفكير في الإصلاحات اللازمة لتغيير علاقات القوة في المؤسسات الدولية... التكوين وحقوق التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجالس نظام بريتون وودز هي مثال على ذلك".

وأضاف: "عدم المساواة يبدأ من القمة في المؤسسات العالمية. يجب أن تبدأ معالجة عدم المساواة عن طريق إصلاحها".

ويتضمن نظام بريتون وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقال غوتيريش إن وباء فيروس كورونا كشف، مثل الأشعة السينية، "كسورا في الهيكل العظمي الهش للمجتمعات التي بنيناها". وأضاف: "بينما نطفو جميعا على مياه نفس البحر، من الواضح أن البعض ينزل في يخوت فاخرة بينما يتشبث البعض الآخر بالركام العائم".

<https://arabi21.com/story/1286834/%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%85%D9%84%D9%83%D9%87%D8%A7-26-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D8%A7>

3 - وزراء «العشرين»: ملتزمون شبكة أمان مالية عالمية
السعودية تترأس اجتماعاً لبحث دور رقمنة الاقتصاد في استعادة التعافي
والتصدي للأزمات

الرياض: «الشرق الأوسط» الاثنين - 29 ذو القعدة 1441 هـ - 20 يوليو 2020 مرقم العدد [15210]

وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في «العشرين» يؤكدون تأثر معالجة ملف الضرائب بـ«كورونا» (الشرق الأوسط)
أقر وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين بصعوبة تحديد منظور زمني واضح للتعافي الاقتصادي بعد 2020. حيث

كشفت وثيقة نتائج أعمال الاجتماع الافتراضي المنعقد أخيراً برئاسة السعودية أن الوزراء اعترفوا بأن (كوفيد - 19) عرقل العمل المتعلق بإيجاد إطار عمل شامل لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة من رقمنة الاقتصاد.

وفي وقت ستنطلق فيه اجتماع وزراء الاقتصاد الرقمي لبحث دور التقنية والرقمنة في استعادة التعافي والتصدي للأزمات المستقبلية، أكد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين العزم على الاستمرار في الاستفادة من جميع الأدوات السياسية المتاحة لدعم التعافي الاقتصادي العالمي، وتعزيز متانة النظام المالي، والحماية من المخاطر السلبية، والتأكيد على ضرورة أخذ التدابير الفورية والاستثنائية؛ لمواجهة الجائحة وآثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وتوقعت وثيقة النتائج في بيان رسمي مطول صدر عقب اجتماعهم الافتراضي الذي عقد أول من أمس أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي انكماشاً حاداً خلال عام 2020 نظراً لأثر الجائحة بيد أن التعافي النشاط الاقتصادي العالمي سيكون مع مرور الوقت مع معاودة الحركة تدريجياً للاقتصاد، دون تحديد إطار زمني متوقع.

وأشار الوزراء والمحافظون إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في تطبيق خطة عمل مجموعة العشرين، والمصادقة على تقرير التقدم المحرز الخاص بخطة عمل مجموعة العشرين المتضمنة معلومات حول رصد التزامات خطة العمل، وتعزيز المتانة تجاه الصدمات المستقبلية، بما في ذلك الجوائح والكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية. إلى تفاصيل النتائج:

التوازن المالي والنقدي

أكد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية اتخاذهم العديد من التدابير

وتطبيق إجراءات غير مسبوقه لضمان استقرار المالية العامة والتوازن النقدي والمالي بينما يتم ضمان قدرة المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية ذات العلاقة على تقديم الدعم الضروري لاقتصادات الدول الناشئة والنامية والمنخفضة الدخل.

وشددوا على أن العمل سيستمر في بذل هذه الجهود، وتكثيفها متى اقتضت الحاجة، لدعم سرعة التعافي وصلابته لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل، واستغلال التحولات الحالية بالشكل الأمثل لتحديد معالم حركة التعافي بما يتوافق مع جدول أعمالهم لما قبل الأزمة.

وجاء في بيان المجلس الوزاري: «تستمر سياستنا النقدية في دعم النشاط الاقتصادي وضمان استقرار الأسعار، كما سيتم تطبيق السياسات المالية العامة والنقدية بأسلوب تكاملي طالما اقتضى الوضع ذلك، وتواصل السياسة النقدية دورها في دعم النشاط الاقتصادي وضمان استقرار الأسعار، وذلك بما يتماشى مع مهام البنوك المركزية، وسوف نواصل العمل على تيسير التجارة العالمية والاستثمار، وأيضاً سنعمل على بناء متانة سلاسل الإمداد لدعم النمو، والإنتاجية، وتوفير الفرص الوظيفية، والتنمية، وسنستمر في اتخاذ إجراءات مشتركة لتعزيز التعاون الدولي والأطر العالمية.»

خدمة الدين

ورحب وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بالتقدم المحرز ضمن مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، مبينين أن أول من أمس قدمت 42 دولة طلبها للاستفادة من هذه المبادرة، حيث يقدر إجمالي مدفوعات خدمة الدين المستحق في عام 2020 المقرر تأجيلها نحو 5.3 مليار دولار.

وبينوا أن صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي قاموا باقتراح

إطار عمل رقابي للمالية العامة ووضع عملية لتعزيز جودة وتطابق بيانات الدين وتحسين الإفصاح عن الدين، ولتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم للدول المخولة للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين وبحسب الوثيقة، سيتم تشجيع بنوك التنمية متعددة الأطراف على بذل المزيد ضمن جهودها الجماعية في دعم مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، وفي نفس الوقت قيامها بحماية تصنيفاتها الحالية ومنح التمويل منخفض التكلفة، بما في ذلك من خلال تزويد الدول المخولة للانتفاع من المبادرة بصافي تدفقات مالية إيجابية طويلة فترة تعليق مدفوعات خدمة الدين بموجب المبادرة، وتقديم تفاصيل إضافية حول مبالغ التمويل الجديدة المقدمة لكل دولة مخولة.

شبكة مالية: وجدد الوزراء والمحافظون في بيان نتائج الاجتماع التزامهم بضمان وجود شبكة أمان مالية عالمية أقوى مدعومة بكفاءة من صندوق النقد الدولي وحسب حصصه وتتمتع بالمتانة، بينما سيبقون الطلبات على موارد الصندوق قيد المراجعة الدقيقة، مرحبين بالإجراءات المتخذة من صندوق النقد الدولي استجابة للأزمة، وبالإسهامات المالية الفورية المتعهد بها لتعزيز سعة صندوق النقد الدولي للاستجابة للأزمات بهدف تلبية احتياجات التمويل الحرجة للدول منخفضة الدخل.

النظام الضريبي: وأكد وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في العشرين على مواصلة التعاون من أجل نظام ضريبي دولي عادل ومستدام وحديث على المستوى العالمي، مقرين أن جائحة كوفيد - 19 أثرت على العمل المتعلق بمعالجة التحديات الضريبية الناشئة من رقمنة الاقتصاد، لكنهم شددوا على أهمية إطار العمل الشامل لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح

لمواصلة إحراز تقدم في العمل وإيجاد حل عالمي مبني على الاتفاق والالتزام بإحراز المزيد من التقدم في كلتا الركيزتين لتسوية الاختلافات المتبقية وإعادة التأكيد على التزام بالتوصل إلى حل عالمي هذا العام مبني على الاتفاق. وأشادوا بالتقدم المحرز في تطبيق معايير الشفافية الضريبية المتفق عليها دولياً في المبدأ المؤسس للتبادل التلقائي للمعلومات، إضافة إلى تطويره، وهو ما يظهر حسب الاتفاق حول قواعده الإبلاغ عن النماذج للمنصات الرقمية للدول المهتمة، كما رحبوا بتقرير التقدم السنوي الخاص بإطار العمل الشامل لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وكذلك بتقرير التقدم الخاص بمنصة التعاون الضريبي، مؤكداً مواصلة دعم للدول النامية في تقوية مقدراتها الضريبية لبناء قواعد مستدامة لإيرادات الضريبة.

المبادئ الخمسة

ووفق البيان الصادر أمس، أكد المجتمعون التزامهم بالمبادئ الخمسة المنصوص عليها في تقرير مجلس الاستقرار المالي بشأن جائحة كوفيد - 19 المقدم إلى مجموعة العشرين في شهر أبريل (نيسان) الماضي الذي يدعم الاستجابات على المستويين الوطني والدولي لجائحة كوفيد - 19. حيث إن هذه الاستجابات متمشية بقدر كبير كما أعادت التأكيد على التزامها بالمعايير الدولية، وتحديث مجلس الاستقرار المالي بشأن الجائحة، مطالبين مجلس الاستقرار المالي مواصلة متابعة مواطن الضعف في القطاع المالي، بما فيها تلك المتعلقة بالسيولة، والقدرة على سداد الدين، والتقلبات المواكبة للدورات الاقتصادية، مع الاهتمام الخاص لوضع الشركات غير المالية، ودعم توظيف المرونة الحالية التي توفرها المعايير التنظيمية الدولية.

الاقتصاد الرقمي تجري الترتيبات حالياً في مجموعة العشرين لعقد الاجتماع الوزاري لوزراء الاقتصاد الرقمي تحت رئاسة السعودية خلال يومي 22 و 23 يوليو (تموز) الجاري، وذلك لاستكمال النقاشات المتعلقة بدور التقنيات الرقمية في الاستعداد للتعافي وضمان متانة أقوى في التصدي للأزمات في المستقبل. وسيبحث الوزراء مواضيع الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية التي تركز على الإنسان وتدفق البيانات والأمن في الاقتصاد الرقمي وقياس الاقتصاد الرقمي والتواصل العالمي.

<https://aawsat.com/home/article/2399661/%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%C2%AB%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%C2%BB-%D9%85%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9>

4 - أكبر 5 شركات تكنولوجيا أميركية تخسر 269 ملياراً في ساعات "ول ستريت" تشهد أسوأ أداء يومي منذ مارس والمؤشرات تهوي بأكثر من خمسة في المئة



انديندنت عربية الجمعة 12 يونيو 2020 18:18

تصدّرت شركة "مايكروسوفت" قائمة الخمسة الكبار الخاسرين (أ.ب.ب.)

هوت أسواق الأسهم الأميركية بشدة في تعاملات نهاية الأسبوع الحالي، في ظل مخاوف المستثمرين من موجة إصابات جديدة بفيروس كورونا المستجد، وتوقعات اقتصادية قاتمة من مجلس الاحتياطي الاتحادي. وتسببت هذه التراجعات في أن تتكبد أكبر خمس شركات أميركية تعمل في مجال

التكنولوجيا خسائر بنحو 269 مليار دولار خلال 24 ساعة فقط.

وتراجعت مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية الثلاثة نحو خمسة في المئة، في أسوأ يوم لها منذ منتصف مارس (آذار) الماضي، عندما انهارت الأسواق بفعل الإغلاقات الاقتصادية المفاجئة لاحتواء الجائحة، وقطع "ناسداك" موجة إغلاق قياسية مرتفعة دامت ثلاثة أيام. وشملت عمليات البيع جميع القطاعات الـ11 الرئيسية على المؤشر ستاندرد آند بورز 500، ليفقد كل منها ثلاثة في المئة أو أكثر. وقال بول نولته، مدير المحفظة لدى "كينجزفيو" لإدارة الأصول، "لا يوجد أي مبرر للشراء. البيع سيد الموقف".

5 شركات تخسر 269 مليار دولار في ساعات

وتشير البيانات إلى أن أكبر خمس شركات أميركية تعمل في قطاع التكنولوجيا خسرت ما يزيد على 269 مليار دولار من قيمتها السوقية في غضون 24 ساعة، إذ تراجع مؤشر "داو جونز" نحو 6.9 في المئة خلال تعاملات أمس، كما فقد مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" نحو 5.87 في المئة، ويعتبر هذا الأداء اليومي الأسوأ منذ الـ16 من مارس الماضي عندما تراجع جميع المؤشرات بأكثر من 11 في المئة في خضم تفشي وباء كورونا المستجد. وتصاعدت المخاوف حول العالم من اندلاع موجة ثانية من وباء كورونا بالتزامن مع فتح عدد من الولايات الأميركية، مع حقيقة تجاوز عدد الإصابات للمواطنين الأميركيين مليوني شخص.

وتصدّرت شركة "مايكروسوفت" قائمة الخمسة الكبار الخاسرين، إذ تعرّضت لمحو ما يزيد على 80 مليار دولار من قيمتها السوقية، بالتزامن مع انخفاض السهم لأكثر من خمسة في المئة. وتقف القيمة السوقية

لـ"مايكروسوفت" عند 1.413 تريليون دولار بنهاية تعاملات أمس الخميس. وتراجع سهم شركة "فيسبوك" بنحو 5.2 في المئة بنهاية تعاملات أمس الخميس، لتتراجع القيمة السوقية للشركة إلى 639.423 مليار دولار. كما شهد سهم "أبل" هبوطاً بنحو 4.8 في المئة، لتتراجع القيمة السوقية لصانعة الأيفون إلى 1.456 تريليون دولار. في حين أغلق سهم "ألفابت" و"أمازون" جلسة تعاملات أمس الخميس على انخفاض بنحو 4.3 في المئة و3.4 في المئة على الترتيب.

<https://www.independentarabia.com/node/126776/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-5-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B3%D8%B1-269-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA>

5 - تحذيرات من مضاعفات سلبية على اقتصاد بريطانيا في حالة بريكست دون اتفاق أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

الخميس 11 يونيو 2020



قطاعات مختلفة ستعرض للرسوم الجمركية الأوروبية وتوقعات بانخفاض التصدير للمنتجات رغم محاولة حزب المحافظين طمأنة أنصار البقاء في أوروبا فإن الأضرار لا يمكن التهوين من تأثيرها (أ ف ب)
حذرت مؤسسة التصنيف الائتماني "موديز" من أن احتمال عدم التوصل إلى اتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي لترتيب العلاقات بعد خروج

بريطانيا من أوروبا (بريكست) سيضاعف من المخاطر التي يتعرّض لها الاقتصاد البريطاني بالفعل نتيجة تبعات أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

وذكرت "موديز"، في تقرير لها الأربعاء، أن ذلك الاحتمال لم يحسب بعد ضمن معايير التصنيف الائتماني لبريطانيا، لكنه الآن أصبح متوقّعا. وقدّر تقرير المؤسسة أن الاقتصاد البريطاني سينيهي العام في وضع صعب من ناحية تضاول حجمه وارتفاع العجز والدين والبطالة بسبب تبعات أزمة وباء كورونا. ومن شأن بريكست من دون اتفاق نهاية العام أن يضاعف من تلك التبعات السلبية.

وطالب بعض الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من البريكست من دون اتفاق المفوضية الأوروبية بضرورة احتساب ذلك الاحتمال في خططها للدعم المالي لدول الاتحاد لمواجهة أعباء أزمة وباء كورونا. وذكرت الـ"فاينانشيال تايمز" أن إيرلندا وبلجيكا انتقدتا اعتبار أن البريكست من دون اتفاق لا يدخل ضمن حزمة الدعم الأوروبية المقدّرة بنحو 852 مليار دولار (750 مليار يورو). واشتكت هولندا والدنمارك والنمسا وليتوانيا والمجر كذلك من عدم تعويض خسائرها المتوقعة من بريكست من دون اتفاق. وتطلّ إيرلندا وبلجيكا الأكثر تضرراً منه.

مفاوضات متعثّرة

وزادت المخاوف من البريكست من دون اتفاق بعد فشل الجولة الرابعة من المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي التي انتهت الجمعة في إحراز أي تقدم على صعيد القضايا التي جرى مناقشتها. وترفض بريطانيا التعهد بما يسمى "اتفاق مساواة"، أي التزام إجراءات ولوائح مثل تلك الأوروبية في ما

يتعلق بقوانين ومعايير البيئة وسوق العمل والدعم الحكومي، مقابل أن تحصل على اتفاق تجارة من دون تحديد حصص أو فرض رسوم وتعريف جمركية. وتصرّ حكومة رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، على أن اتفاق المساواة يتعارض مع الهدف الأساسي للبريكست باعتبار تلك "أموراً سيادية" لبريطانيا. في المقابل لا ترغب المفوضية الأوروبية في إعطاء ميزة لبريطانيا يمكن من خلالها أن تغيّر تلك اللوائح والإجراءات بما يعطيها ميزة تنافسية استثنائية على الأسواق الأوروبية.

وحسب إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد، الذي تم رسمياً بنهاية يناير (كانون الثاني) الماضي، هناك مدة تفاوض تستمر حتى نهاية العام للتوصل لاتفاق شامل يحكم العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوروبي. وهناك مهلة لطلب تمديد فترة التفاوض تنتهي آخر يونيو (حزيران) الحالي. وتكرّر حكومة جونسون أنها لن تطلب تمديد فترة التفاوض. ويعني ذلك أنه بنهاية الشهر، ومع استمرار جمود المفاوضات، سيكون على بريطانيا الاستعداد للبريكست من دون اتفاق.

قطاعات متضررة

ومنذ استفتاء البريكست في 2016، قدّرت أكثر من دراسة، ومنها دراسات حكومية بريطانية، القطاعات الأكثر تضرراً من البريكست من دون اتفاق، وحصرتها في قطاع صناعة السيارات والصناعات الجوية والكيماويات. ذلك على أساس تعطلّ سلاسل التوريد لتلك القطاعات المعتمدة على السوق الأوروبية.

لكن بما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيس لبريطانيا، فمن المتوقع أن يتأثر أغلب قطاعات الاقتصاد البريطاني نتيجة بريكست من دون

اتفاق. ورغم محاولة المتحمسين للبريكست في حزب المحافظين الحاكم طمأنة أنصار البقاء في أوروبا في حزبهم، فإن الأضرار لا يمكن التهوين من تأثيرها الهائل على الاقتصاد. ففي العام الماضي بلغ نصيب أوروبا من تجارة بريطانيا (صادرات و واردات) نحو 557 مليار دولار (436 مليار جنيه إسترليني).

نقلت وكالة "بلومبيرغ" عن كارولين فيربرن، مدير اتحاد الصناعات البريطاني، قولها تعليقاً على احتمال بريكست من دون اتفاق "ستكون تلك نتيجة صادمة للأعمال والوظائف والثقة في الاقتصاد، خاصة في سنوات التحديات تلك.. بالنسبة إلى كثير من الشركات التي تكافح للاستمرار خلال الأزمة فإن مسألة تغيير فوضوي في العلاقة التجارية مع الاتحاد الأوروبي في غضون سبعة أشهر يصعب تحملها".

بالطبع تأتي صناعة السيارات في مقدمة القطاعات المتضررة من بريكست من دون اتفاق. فمصنع شركة نيسان اليابانية في سندرلاند، ويعمل به 6 آلاف بريطاني، قد لا يستطيع الاستمرار لأن الصادرات للاتحاد الأوروبي ستخضع لرسوم جمركية تصل إلى 10 في المئة.

وينسحب ذلك على بقية الشركات التي لها مصانع في بريطانيا التي تنتج مئات آلاف السيارات سنوياً. ينتج مصنع نيسان 347 ألف سيارة، وتويوتا في برناستون ينتج 148 ألف سيارة، أما فوكسهول في اليسمير بورت فينتج 62 ألف، بينما ينتج مصنع "بي ام دبليو- ميني" في أوكسفورد 222 ألف سيارة، وتنتج مصانع جاكوار لاند روفر 385 ألف سيارة. أما هوندا في سويندون فينتج 109 آلاف سيارة، سيتوقف إنتاجها العام المقبل إذ سيغلق المصنع أبوابه في 2021. وهناك أيضاً مجموعة أيرباص، التي ينتج مصنعها في ويلز أجنحة الطائرات ويوظف 13500 عامل، وستتعرض أيضاً للخسائر في حالة

بريكست من دون اتفاق.

أما في قطاع التجزئة، فستعاني سلاسل محلات بريطانية، مثل تيسكو وموريسون وسينزبري، من زيادة أسعار المنتجات التي تباعها للمستهلك البريطاني. فحسب أرقام رابطة التجزئة البريطانية، فإن 80 في المئة من الأغذية في محلات السوبرماركت في بريطانيا مستوردة من أوروبا. وفي حال بريكست من دون اتفاق ستفرض رسوم وتعريفات على منتجات مثل الزيتون والفطر والبرتقال تصل إلى 16 في المئة.

ومن أمثلة المنتجات الغذائية التي ستعرض للرسوم والتعريفات الجمركية الأوروبية في حالة بريكست من دون اتفاق: عصير البرتقال بنسبة 30 في المئة، والجمبري 20 في المئة، والشوكولاتة 8 في المئة، وعسل النحل الطبيعي 16 في المئة.

وبالنسبة إلى قطاع الزراعة البريطاني فإنه يصدر ثلثي إنتاجه تقريباً للاتحاد الأوروبي، وسيخضع هذا الإنتاج للرسوم والتعريفات في حالة بريكست من دون اتفاق. قد يعني ذلك انخفاض صادرات اللحوم والضأن بنسبة 40 في المئة، و15 في المئة في صادرات لحم الخنزير، ما يجعلها أقل تنافسية للمستهلك الأوروبي مع إغراق الفائض للسوق المحلية.

بالإضافة إلى الرسوم والتعريفات على المنتجات الزراعية، وسيكون على المزارعين البريطانيين استخراج شهادات صحية لصادراتهم، فضلاً عن التكلفة، مما سيعني تأخيراً إضافياً والتأخير بالنسبة إلى منتجات تفقد صلاحيتها بسرعة يعني خسائر إضافية.

أيضاً، يشكّل قطاع الخدمات نحو 80 في المئة من الاقتصاد البريطاني، ويشمل صناعات مختلفة من التكنولوجيا إلى المحاسبة والخدمات القانونية

والتأمين والاستشارات والتصميم المعماري إلى تصنيف الشعر. وفي حالة بريكست من دون اتفاق، سيصبح تقديم تلك الخدمات البريطانية في دول الاتحاد الأوروبي صعباً نتيجة الحاجة للالتزام لوائح وإجراءات مختلفة عما كان عليه الوضع وبريطانيا عضو في الاتحاد.

كما أن الخدمات التي تحتاج شهادات ومؤهلات مثل المحاماة والتصميم المعماري لن يعترف بمؤهلاتها البريطانية في أوروبا، ما يجعل من الصعب على المهنيين في تلك الصناعات الخدمية العمل في دول الاتحاد من دون ترخيص جديد لمؤهلاتهم.

أما القيود على انتقال العمالة ستجعل من الصعب على بريطانيا استقدام العمالة في موسم حصاد الإنتاج الزراعي مثلاً. وقد شهد موسم جمع الفراولة أخيراً أزمة بسبب قيود الانتقال نتيجة إجراءات الوقاية من انتشار وباء كورونا. وستتضاعف تلك الأزمات مع بريكست من دون اتفاق.

منذ نتيجة استفتاء 2016، بدأت بنوك ومؤسسات مالية كبرى مثل "اتش اس بي سي" و"جيه بي مورغان تشيس" في الاستعداد لاحتمال خسارة ميزة العمل ضمن الاتحاد الأوروبي وبدأت نقل مكاتب ووظائف من لندن إلى فرانكفورت وباريس وغيرها من المدن الرئيسية في أوروبا.

ما زالت تلك البنوك والمؤسسات المالية الدولية، التي تتخذ من حي المال والأعمال في العاصمة البريطانية (سي تي أوف لندن) مقراً لها، تضغط من أجل اتفاق "معادلة" يسمح بتجارة المشتقات الاستثمارية المقدره بتريليونات الدولارات بين بريطانيا وأوروبا تحت قواعد موحدة.

وفي حال بريكست من دون اتفاق، وعدم التوصل حتى لاتفاق محدود للتجارة والخدمات المالية قبل نهاية العام ستنتقل تلك البنوك والمؤسسات المالية

المزيد من الوظائف والأعمال من بريطانيا إلى مدن أوروبية كي لا تخسر
مزايا السوق الأوروبية.

<https://www.independentarabia.com/node/126341/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%86>

6 - الوظائف البريطانية تواجه أسوأ توقعات منذ ثلاثة عقود
استطلاع للرأي يكشف أن نصف أصحاب العمل علقوا 50 في المئة من
أعمالهم الخميس 11 يونيو 2020 15:47

بن تشابمان محرر شؤون المال والأعمال @b_c_chapman

رسمت بيانات منفصلة أصدرها الثلاثاء الماضي "مكتب الإحصاءات
الوطنية"، صورة أكثر تفاؤلاً بقليل (رويترز)
أكد استطلاع للرأي يُجرى منذ فترة طويلة أن المملكة المتحدة تواجه أسوأ
توقعات في مجال الوظائف منذ 30 سنة تقريباً. وأفاد حوالي نصف أصحاب
العمل تقريباً بتعليق 50 في المئة أو أكثر من نشاطات أعمالهم بسبب فيروس
كورونا.

ومنذ 1992، تُنفذ شركة التوظيف "مانباور" استطلاعاً فصلياً دورياً
يعتبر من بين مجموعة واسعة من المؤشرات التي يتابعها "بنك إنجلترا"

والحكومة، حين يضعان توقعاتهما.

إذ يسأل الاستطلاع أصحاب العمل عما إذا كانوا سيوظفون أشخاصاً أكثر من المعتاد أو سيصرفون من العمل موظفين أكثر من العادة خلال الأشهر الثلاثة التالية لزم من إجراء الاستطلاع. وفي أحدث حلقة من سلسلة من استطلاعات الرأي التي نُشرت نتائجها الثلاثاء الماضي، ذكر حوالي 12 في المئة من أصحاب العمل إنهم سيقصون أعداد الموظفين، ما شكّل أسوأ التوقعات التي سجلتها "مانباور" على الإطلاق.

وكذلك تبين أن قطاع النقل والاتصالات هو الأكثر تأثراً، وفق استطلاع الرأي نفسه، إذ بلغت النسبة فيه 22 في المئة، وتلاه قطاع خدمات المال والأعمال بـ16 في المئة. ورسمت بيانات منفصلة أصدرها الثلاثاء الماضي "مكتب الإحصاءات الوطنية"، صورة أكثر تفاؤلاً بقليل.

فقد تبين للمكتب أن 10 في المئة من الأعمال التي لا تزال تزاوّل العمل تتوقع تخفيض حجم قوتها العاملة، وثمانية في المئة تتوقع زيادتها، و75 في المئة تعتقد بأنها ستبقيها على ما هي عليه.

ويشكّل ذلك تحسناً عن الأرقام الخاصة بالفترة بين 6 و19 أبريل (نيسان) حين أفاد 30 في المئة من الشركات إنها تعتقد بأنها ستلغي وظائف.

وكذلك لم يُشر "مكتب الإحصاءات الوطنية" إلى أسباب التحسن لكن التغيير يتطابق مع ازدياد في التفاؤل في شأن معاودة الاقتصاد العمل. وقد بدأ العمل أيضاً ببرنامج حكومي يعرض قروضاً لـ"إعادة الانتعاش" يصل كل منها إلى 50 ألف جنيه إسترليني (63 ألفاً و700 دولار)، ما ساعد آلاف الشركات الأصغر على الاستمرار.

وقد تزامن ذلك كله مع تجديد هيئة قطاعية في صناعة الضيافة [مطاعم

ونوادٍ وحانات وفنادق...] نداءها لتوفير مزيد الدعم من وزارة المالية لحماية ما يصل إلى مليوني عامل في الحانات والمطاعم من فقدان وظائفهم. إذ كتب المسؤول في "اتحاد الضيافة" جوناثان داووني إلى وزير المالية ريتشي سوناك يدعو إلى "مهلة وطنية" لـ12 شهراً للأعمال في القطاع.

ويعني ذلك أن الشركات لن تدفع إيجارات عن الفترة التي تكون مغلقة فيها بسبب الجائحة. وحين تعاود الفتح، تدفع إيجارات تُحتسب وفق مبيعاتها. وفي أوقات سابقة، دعت أعمال الضيافة إلى اعتماد برنامج يمتد لتسعة أشهر يساعدها في الوقوف مجدداً على قدميها. ووفق الخطط الحكومية الحالية، ستعاود بعض مؤسسات الضيافة العمل في 4 يوليو (تموز)، لكن صحيفة "صنداي تايمز" أفادت هذا الأسبوع بأن الحكومة قد تقرب الموعد في محاولة منها لتجنب عمليات صرف واسعة من العمل.

وفي ذلك السياق، أصبحت مؤسسة "بي بي" آخر شركة تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها وتعلن عن إلغاءات واسعة لوظائف منذ بدأت الجائحة. وأفادت تلك الشركة النفطية العملاقة الإثنتين الفائت بأنها ستلغي 100 ألف وظيفة حول العالم، ما يشكّل 15 في المئة من قوتها العاملة.

<https://www.independentarabia.com/node/126456/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF>

7 - كورونا يهدد الاقتصاد البريطاني بانكماش مرتفع مع تفاقم الديون

"التعاون الاقتصادي والتنمية" تحذر من موجة ثانية للوباء قد ترفع

مستوى الخسائر في الوظائف

كفاية أولير صحافية الجمعة 12 يونيو 2020 11:41

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن يعاني الاقتصاد البريطاني من أكبر انكماش على مستوى الدول المتقدمة هذا العام، ورجح الأمين العام للمنظمة أنجل غاريا، أن يصل الركود إلى نحو 11.5 في المئة هذا العام أو حتى 14 في المئة إذا ما اجتاحت البلاد موجة جديدة من فيروس كورونا. وأشارت المنظمة في تقريرها لشهر يونيو (حزيران) الحالي، إلى أن التوقعات بالنسبة إلى المشهد الاقتصادي العالمي يسودها عدم اليقين، ووصف تقرير المنظمة جائحة "كوفيد-19" بالأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة في الذاكرة الحية، قائلاً بأنها تسببت في أشد ركود اقتصادي منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وتتسبب في أضرار جسيمة لصحة الناس ووظائفهم ورفاههم. وتركز النظرة العامة لتقرير المنظمة على سيناريوهين محتملين على حد سواء، أحدهما تحدث عن موجة ثانية من الإصابات، مع عمليات الإغلاق المتجددة، قبل نهاية عام 2020، والأخرى التي يتم فيها تجنب تفشٍ كبير آخر للفيروس. وأشار إلى أن إجراءات الإغلاق التي اتخذتها معظم الحكومات أسهمت في إبطاء انتشار الفيروس وخفض عدد القتلى، لكنها جمدت أيضاً النشاط التجاري في العديد من القطاعات، ووسعت عدم المساواة، وعطلت التعليم وقوضت الثقة في المستقبل.

موجة ثانية من كورونا: ولفت أحدث تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي لا يزال غير مؤكد للغاية،

وأن العالم عُرضة لموجة ثانية من الإصابات. وتقول المنظمة إن تعزيز أنظمة الرعاية الصحية ودعم الأشخاص والشركات للمساعدة على التكيف مع عالم ما بعد كورونا سيكون حاسماً.

وقال لورانس بوني، كبير الاقتصاديين في المنظمة، إن الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في العقد المقبل تعتمد على السياسات القائمة اليوم. وأضاف أن الانتعاش لن يكتسب قوة من دون ثقة، وأن التعافي لن يحصل من دون تعاون دولي. ودعا حكومات العالم إلى اغتنام الفرص لبناء اقتصاد أكثر عدلاً واستدامة، معتبراً أن الازدهار يأتي من الحوار والتعاون على المتسويين المحلي والعالمي.

وذكر تقرير المنظمة أن انتشار وباء كورونا هز جميع أنحاء العالم بطريقة غير عادية، مما يهدد الصحة ويعرقل النشاط الاقتصادي ويضر بالرفاهية والوظائف. وتتحرك معظم أنظمة الرعاية الصحية في جميع دول العالم بسرعة كبيرة للتعامل مع تأثير الجائحة بشكل فعال للتقليل من انتشار الفيروس وشراء الوقت لتقوية أنظمة الرعاية الصحية. ولفت إلى أن تفشي كورونا أجبر الحكومات على إغلاق قطاعات كبيرة من النشاط الاقتصادي. انهيار النشاط الاقتصادي: وأضاف أن الحكومات والبنوك المركزية وضعت سياسات واسعة النطاق لحماية الأشخاص والشركات من عواقب التوقف المفاجئ للنشاط، فقد انهار النشاط الاقتصادي عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أثناء الإغلاق، بنسبة تصل إلى 20 إلى 30 في المئة في بعض البلدان وهي صدمة استثنائية. وتم إغلاق الحدود وانخفضت التجارة. في الوقت نفسه، نفذت الحكومات تدابير دعم سريعة وكبيرة ومبتكرة لتخفيف الضربة، ودعم العمال والشركات، حيث تم تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي

والمالي بسرعة قياسية.

ومع تصاعد الضغط المالي، اتخذت البنوك المركزية إجراءات قوية وفي الوقت المناسب، ونشرت مجموعة من السياسات التقليدية وغير التقليدية تتجاوز تلك المستخدمة في الأزمة المالية العالمية، ما منع الأزمة الصحية والاقتصادية من الانتشار إلى أزمة مالية.

وقال تقرير المنظمة إنه طالما لم يكن هناك لقاح أو علاج متاح على نطاق واسع، سيستمر صناع السياسة في جميع أنحاء العالم في السير على حبل مشدود، وسيكون الإبعاد الجسدي والاختبار والتتبع والعزل الأدوات الرئيسية لمكافحة انتشار الفيروس. وشدد على ضرورة تطبيق اختبارات التتبع والعزل في العالم، والتي قال بأنه لا غنى عنها لاستئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن القطاعات المتضررة من إغلاق الحدود وتلك التي تحتاج إلى اتصال شخصي وثيق، مثل السياحة والسفر والترفيه والمطاعم والإقامة لن تُستأنف كما كانت من قبل. ونوهت المنظمة إلى أن الإبعاد الجسدي والعزل والتتبع قد لا تكون إجراءات كافية لمنع تفشي الفيروس مرة أخرى. في مواجهة هذا الارتياح غير العادي، يقدم هذا المنظور الاقتصادي سيناريوهين محتملين: سيناريو يستمر فيه الفيروس في التراجع ويبقى تحت السيطرة، وآخر تنفجر فيه موجة ثانية من العدوى السريعة لاحقاً في عام 2020.

وهذه السيناريوهات ليست شاملة بأي حال من الأحوال، لكنها تساعد على تأطير مجال الاحتمالات وشحن السياسات للسير في مثل هذه الأراضي غير المعلومة. كلا السيناريوهين واقعيان، حيث لا يعود النشاط الاقتصادي ولا يستطيع العودة إلى طبيعته في ظل هذه الظروف. وبحلول نهاية عام 2021، ستتجاوز خسارة الدخل أي ركود سابق على مدار المائة عام الماضية خارج

زمن الحرب، مع عواقب وخيمة وطويلة الأمد على الأشخاص والشركات والحكومات.

القدرات المالية للدول وجائحة كورونا: وقد سرّح الوباء التحوّل من "الاندماج الكبير" إلى "تجزئة كبيرة"، فقد ظهرت قيود تجارية واستثمارية إضافية، حيث يتم إغلاق العديد من الحدود عبر مناطق كبيرة ومن المرجح أن تظل كذلك، على الأقل جزئياً، طالما استمر تفشي الفيروس. وتتباين الاقتصادات في الدول اعتماداً على وقت ومدى تعرضها للإصابة بالوباء، واستعداد نظام الرعاية الصحية لديها، وتخصصها القطاعي، وقدرتها المالية على معالجة الصدمة. كما اهتزت اقتصادات الأسواق الناشئة بسبب الأزمة، وتراجعت أسعار السلع، وهددت التدفقات الكبيرة لرأس المال، والتحويلات الهابطة، وأنظمة الرعاية الصحية الضعيفة ونسبة كبيرة من العمال غير النظاميين، قدرتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية على الصمود.

في كل مكان، أدى الإغلاق إلى تفاقم عدم المساواة بين العمال، مع أولئك القادرين على العمل عن بعد بشكل عام مؤهلين تأهيلاً عالياً، في حين أن الأقل تأهيلاً والشباب غالباً ما يكونون في الخط الأمامي، غير قادرين على العمل أو الاستغناء عنهم، مع تفاقم الآثار بسبب عدم المساواة في الوصول إلى التواصل الاجتماعي الحماية.

الديون المرتفعة والفشل التجاري

وحذر تقرير المنظمة من أن مستويات الديون الخاصة مرتفعة بشكل غير مريح في بعض البلدان، وأن مخاطر الفشل التجاري والإفلاس تلوح في الأفق. وقال إنه ستكون هناك حاجة إلى سياسات استثنائية (السير على الحبل المشدود) نحو الانتعاش. وحتى لو ارتفع النمو في بعض القطاعات، سيظل

النشاط العام صامتاً لفترة من الوقت. ويمكن للحكومات أن توفر شبكات الأمان التي تسمح للأفراد والشركات بالتكيف، لكنها لا تدعم نشاط القطاع الخاص والعمالة والأجور لفترة طويلة. وسيتعين على رأس المال والعمال في القطاعات والشركات الضعيفة التحرك نحو التوسع، فمثل هذه التحولات صعبة، ونادراً ما تحدث بسرعة كافية لمنع أعداد الشركات المتعثرة من الارتفاع واستمرار فترة البطالة.

زيادة الاستثمار في التقنيات الرقمية والخضراء: وأشار التقرير إلى أن الحكومات ستحتاج إلى تكيف الدعم ومرافقة التحول، مما يسمح بعمليات إعادة هيكلة سريعة للشركات، وتوفير دخل للعمال في الفترات الفاصلة بين الوظائف، وتدريب أولئك الذين تم تسريحهم والانتقال إلى وظائف جديدة، والحماية الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً. لقد طالبنا سابقاً بزيادة الاستثمار العام في التقنيات الرقمية والخضراء لتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل ورفع الطلب على المدى القصير، وهذا الأمر أكثر إلحاحاً اليوم مع تضرر الاقتصادات بشدة، وستشكل سياسات الانتعاش اليوم الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في العقد القادم، والسياسات النقدية المنكيفة للغاية والدين العام الأعلى ضرورة، وسيتم قبولها طالما أن النشاط الاقتصادي والتضخم منخفضان والبطالة مرتفعة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون الإنفاق الممول بالدين موجهاً بشكل جيد لدعم الفئات الأكثر ضعفاً والاستثمار الضروري للانتقال إلى اقتصاد أكثر قوة، ويجب أن يكون الدعم العام شفافاً وعادلاً.

قواعد شفافة لدعم الشركات: ودعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى ضرورة أن يكون مصدر دعم الشركات من الحكومات بقواعد شفافة، مع خسارة أصحاب السندات والأسهم الخاصة عندما تتدخل الحكومة، بحيث لا

تكون مكافأتهم على المخاطرة مفرطة. يجب أن يصاحب تحسين العلاقات بين صاحب العمل والموظف الدعم العام المستمر للعمال والشركات، مما يمهد الطريق لتماسك اجتماعي أقوى وفي نهاية المطاف يحدث انتعاش أقوى وأكثر استدامة.

وأوضحت أنه لن يكتسب التعافي زخماً من دون مزيد من الثقة والتعاون العالمي، ويجب تعزيز الثقة على المستويين الوطني والدولي. لقد ارتفعت معدلات ادخار الأسر في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع عدم اليقين المرتفع وارتفاع البطالة التي تعوق الاستهلاك. كما تعطل الاضطرابات التجارية وما يرتبط بها من تهديدات لسلاسل التوريد الحد الضروري من عدم اليقين لاستئناف الاستثمار. إن التعاون العالمي لمعالجة الفيروس عن طريق العلاج واللقاح واستئناف أوسع للحوار متعدد الأطراف سيكون عاملاً أساسياً للحد من الشك وفتح الزخم الاقتصادي.

وحت التقرير المجتمع الدولي على ضرورة التأكد من أنه عندما يتوفر لقاح أو علاج يمكن توزيعه سريعاً في جميع أنحاء العالم، وإلا سيبقى التهديد قائماً. وبالمثل، فإن استئناف الحوار البناء بخصوص التجارة من شأنه أن يرفع ثقة الأعمال ويفتح شهية الاستثمار.

<https://www.independentarabia.com/node/126381/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86>

8 - توقعات باستمرار تراجع الاقتصاد البريطاني وانفتاح على خفض الفائدة بنك إنجلترا متهم بالتدخل في الانتخابات بنشره تقارير عن مدى تأثير صفقة بريكست على المملكة المتحدة

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

الجمعة 8 نوفمبر 2019 14:26



آخر خفض لسعر الفائدة أجراه بنك إنجلترا في أغسطس 2016 عقب استفتاء بريكست (رويترز)

أبقى بنك إنجلترا (المركزي البريطاني) على سعر الفائدة كما هو عند 0.75 في المئة في الاجتماع الشهري للجنة السياسة النقدية للبنك، وكذلك أبقى البنك على سياسة التيسير النقدي كما هي دون تغيير. إنما ما اهتمت به وسائل الإعلام خصوصاً الاقتصادية منها هو تصويت اثنين من أعضاء اللجنة التسعة على غير المتوقع لصالح خفض أسعار الفائدة هذا الشهر بسبب مؤشرات على تباطؤ اقتصادي أعمق.

بينما قال أعضاء اللجنة الآخرون إنهم سيدرسون إجراء خفض إذا لم تتبدد العوامل المعاكسة على مستوى العالم وتلك المرتبطة بانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي (بريكست)، وكان آخر خفض أجراه بنك إنجلترا في أغسطس (آب) 2016، في أعقاب استفتاء البريكست.

ورغم أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي والبنك المركزي الأوروبي خفضا سعر الفائدة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر من مرة مؤخراً في ظل معدلات تضخم منخفضة ولدعم

الاقتصاد المتباطئ النمو فإن بنك إنجلترا لم يتخذ المسار نفسه.

أهمية قرار لجنة السياسة النقدية أنه يأتي في وقت حاسم مع بداية الحملة الانتخابية لانتخابات مبكرة في بريطانيا الشهر المقبل، وفتح الباب أمام احتمال خفض الفائدة يشير إلى تحسب البنك لزيادة التضخم في الاقتصاد البريطاني نتيجة وعود الإنفاق الحكومي الكبيرة التي تصاحب الانتخابات العامة. وهذا ما جعل كثيرين يأخذون على البنك أن قراره حول السياسة النقدية يبدو وكأنه يأتي ضمن الحملة الانتخابية، وهو ما لا يصح مع استقلال البنك عن الحكومة، حتى مع أن أغلب التحليلات تتوقع بالفعل أن تؤدي خطط الإنفاق الحكومي الموعود إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.4 في المئة.

البنك والانتخابات

وما جعل كثيرين يعتبرون البنك المركزي يتدخل في الانتخابات هو نشر البنك توقعاته الاقتصادية المستقبلية مرتبطة بتأثير اتفاق البريكست الذي أبرمه رئيس الوزراء بوريس جونسون مع الاتحاد الأوروبي، ولم يسبق أن فعل البنك ذلك في الاتفاقات السابقة التي توصلت إليها رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي.

وكان البنك ينشر توقعاته على أساس سيناريوهات بريكست المختلفة دون ربطها بصفقة الحكومة مع أوروبا، لكنه في تقرير الخميس خلص إلى أن حكومة المحافظين بصفقة بريكست التي توصلت إليها ستجعل الاقتصاد البريطاني أضعف خلال السنوات الثلاث المقبلة عما كان متوقفاً سلفاً.

ربما يبرر البنك موقفه هذا بأن اتفاق جونسون حصل على الموافقة في القراءة الثانية في البرلمان المنحل، لكن ذلك لم يمنع البعض من اعتبار تلك

مخاطرة ما كان على البنك الخوض فيها. فالطبيعي أنه في وقت الانتخابات
تحرص الهيئات المستقلة وشبه المستقلة المرتبطة بعمل الحكومة على الابتعاد
عن إصدار ما يمكن أن يفسر سياسياً لصالح حزب أو طرف.
المثير أنه يوم الخميس، وقبل ساعات من صدور تقرير لجنة السياسات
النقدية لبنك إنجلترا، أجبر مكتب الإحصاء الوطني على إلغاء إصدار التحديث
الدوري لأرقام المالية العامة حتى لا يبدو ذلك تدخلاً في الانتخابات.
توقعات غير مفاجئة

لم تخرج توقعات البنك عما هو شبه معتمد لدى كل دوائر المال
والاقتصاد، وما يردده المحللون والمعلقون منذ إقرار الانتخابات المبكرة.
فتقرير لجنة السياسات النقدية يرى أمراً إيجابياً على المدى القريب مع زوال
عدم اليقين إثر الانتخابات المبكرة وبدء التفاوض مع أوروبا بعد البريكست
باتفاق.

كما أن مسألة خطط الإنفاق وما يمكن أن ينتج عنها من زيادة تضخم
متوقعة أيضاً وليست مفاجئة، لكن الزيادة المتوقعة في معدل التضخم قد لا
تكون كبيرة بما يبرر خفض سعر الفائدة. إنما الإشارة إلى الانفتاح على خفض
الفائدة تعود أكثر إلى توقعات تباطؤ الاقتصاد أكثر والحاجة إلى تنشيطه
بخفض تكلفة الائتمان.

في الواقع، رفع البنك توقعاته لنمو الاقتصاد هذا العام إلى 1.4 في المئة
من توقعاته السابقة بنمو بنسبة 1.3 في المئة، لكنه خفض توقعاته لنمو
الاقتصاد البريطاني للعام المقبل من 1.3 في المئة إلى 1.2 في المئة، وخفض
توقعاته كذلك للنمو عام 2021 من 2.3 في المئة إلى 1.8 في المئة.

ولا تبدو تخفيضات التوقعات كبيرة، لكن ربطها بسياسات اقتصادية

لحكومة محتملة يقودها حزب المحافظين برئاسة بوريس جونسون هو ما أثار اللغط، وربما يبالغ البنك في تقدير تأثير العوامل المحلية وتبعات البريكست على الاقتصاد البريطاني مقابل تأثير العوامل السلبية في الاقتصاد العالمي ككل.

<https://www.independentarabia.com/node/69986/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%A-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9>

9 - مجلس الاحتياطي الفيدرالي يحذر الولايات المتحدة من "طريق طويل" نحو الانتعاش
توقعات بنمو الاقتصاد الأميركي بنحو 2 في المئة هذا العام وبقاء معدل البطالة عند 3.5 في المئة



انديندنت عربية الخميس 11 يونيو 2020 13:40

رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول (أ ف ب)
تعهد رئيس البنك المركزي الأميركي، جيروم باول، مواصلة دعم الاقتصاد "مهما تطلّب الأمر". وحذر من أن الولايات المتحدة تواجه "طريقاً طويلاً" للتعافي، وقال إن البنك سيبقي أسعار الفائدة قريبة من الصفر في المستقبل المنظور.

وأظهرت توقعات صانعي السياسة الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي أن معدلات الفائدة ظلت منخفضة حتى نهاية عام 2022.

وأوضح باول "سيستغرق هذا بعض الوقت".

في ديسمبر (كانون الأول)، قال صانعو السياسة في بنك الاحتياطي الفيدرالي إنهم يتوقعون أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 2 في المئة هذا العام، وأن يبقى معدل البطالة عند 3.5 في المئة. لكن الوباء أعاد كتابة تلك التوقعات بشكل كبير، ما دفع إلى فقدان أكثر من 20 مليون وظيفة في مارس (آذار) وأبريل (نيسان) الماضيين في الولايات المتحدة وحدها.

وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن الوباء أثار أشد ركود منذ قرن، وحذرت من أن الاقتصاد العالمي يمكن أن ينكمش 7.6 في المئة هذا العام في حالة حدوث موجة ثانية من التفشي. وتظهر التوقعات الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الأربعاء، أن صناع السياسة يتوقعون أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي 6.5 في المئة هذا العام، وأن يكون معدل البطالة 9.3 في المئة، قبل أن ينخفض إلى 6.5 في المئة في عام 2021. وستظل هذه زيادة كبيرة عن معدل 3.5 في المئة المسجل في فبراير (شباط) الماضي.

لا تغيير في سعر الفائدة حتى 2030

وخفّض مجلس الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة نحو الصفر في بداية الوباء وتعهد الحفاظ على معدلات منخفضة حتى يعود الاقتصاد إلى المسار الصحيح. وضّخت تريليونات الدولارات في النظام المالي، وتم شراء سندات الخزنة الأميركية وغيرها من الأصول لتشجيع البنوك على الاستمرار في الإقراض ومنع انهيار السوق، كما استُحدثت برامج جديدة لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة وشراء ديون الشركات والبلديات.

وقد حظي الإجراء السريع بثناء واسع النطاق في واشنطن. وفي جلسة استماع حول الاستجابة لوباء كورونا أمس الأربعاء، وصف السيناتور الجمهوري، جون كينيدي، باول بأنه "نجم الروك".

وقال نيل بيريل، كبير مسؤولي الاستثمار في "بريمير ميتون"، لـ"بي بي سي وورلد"، إن بيان الاحتياطي الفيدرالي كان "تأكيداً للبنوك المركزية في كل مكان أن تفعل ما تحتاجه".

ويشير المحللون إلى رد فعل بنك الاحتياطي الفيدرالي "العدواني" بالمساعدة في دفع الارتفاع في الأسواق المالية، التي انتعشت بشكل حاد من أدنى مستوياتها. وقال باول، الأربعاء، إن الأوضاع المالية قد تحسنت، بفضل جهود بنك الاحتياطي الفيدرالي لمنع الأسواق من التجمد.

ودافع عن خطة البنك لمواصلة شراء الأصول عند المستويات الحالية، على الرغم من الانتقادات بأن مثل هذه التحركات تساعد المستثمرين الأثرياء في المقام الأول. وأضاف "نحن لا نأخذ هذه المكاسب كأمر مسلم به. لا تغيير في أسعار الفائدة في هذا الاجتماع". ويبدو أن معظم صناع السياسة في بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يتوقع أي تغيير قبل عام 2023.

إحدى الوثائق التي صدرت جنباً إلى جنب مع بيانات السياسة هي ملخص لتوقعات واضعي السياسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي. وهي لا تحدّد هوية الأفراد، لكنها تعطينا بعض المؤشرات على ما يفكرون فيه، إن لم يكن بالضبط من يفكر فيه.

لا أحد يتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة هذا العام أو التالي. هناك شخص واحد في الأقل يعتقد أنه سيكون هناك ارتفاع بنسبة مئوية كاملة في عام 2022. لكن الأغلبية تعتقد أن ذلك لن يحدث.

في ما يتعلق بالنمو، يعتقد أكثر المتفائلين هذا العام أن الانكماش سيكون بنسبة 4.2 في المئة، ويتوقعه آخرون "ذوو شخصية بغيضة جداً" بنسبة 10 في المئة.

يتوقع معظمهم العودة إلى النمو العام المقبل. ولكن إذا أخذت الوسيط - وهو الشخص الذي في المنتصف إذا رتبته- فسيكون ذلك عام 2022 قبل أن تُستردّ خسائر هذا العام بالكامل. الصورة التراكمية لهذا الإسقاط هي اقتصاد أكبر بنسبة 1.6 في المئة في ذلك العام مما كان عليه في العام الماضي. وفي الوقت نفسه، واصلت الأسواق الأميركية انتعاشها بداية الأسبوع، حيث ظلّ المستثمرون متفائلين بأن التباطؤ سيكون قصير الأجل. كان من المتوقع حدوث ركود اقتصادي بعد انكماش الاقتصاد الأميركي 5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

انخفاض غير مسبوق في التوظيف والإنتاج أفاد أصحاب العمل أيضاً بإلغاء ما يقرب من 22 مليون وظيفة في مارس وأبريل، حيث أجبرت القيود على النشاط الذي يهدف إلى السيطرة على الفيروس العديد من الشركات على الإغلاق.

يأمل بعض الاقتصاديين أن تتوقف خسائر الوظائف الآن، وقد بدأ الانتعاش في مايو (أيار)، وأضاف أرباب العمل الأميركيون 2.5 مليون وظيفة، حيث بدأت الولايات في إعادة فتحها.

في جلسة استماع حول مدى استجابة البنك المركزي الأميركي لوباء كورونا، وصف السيناتور الجمهوري، جون كينيدي، جيروم باول بأنه "نجم الروك"

ويرى المكتب الوطني الأميركي للبحوث الاقتصادية، وهو منظمة بحثية

خاصة، أن حجم الانخفاض الذي بدأ في فبراير أكثر أهمية من مدته. وقال "إن الحجم غير المسبوق للانخفاض في التوظيف والإنتاج، وانتشاره الواسع عبر الاقتصاد بأكمله، يستدعي تصنيف هذه الحلقة على أنها ركود، حتى لو اتضح أنها أقصر من الانكماشات السابقة". ويعرف المكتب عادة الركود بأنه انكماش اقتصادي يستمر "أكثر من بضعة أشهر".

وقد أعلنت 12 حالة ركود منذ عام 1948، كانت أطولها فترة الركود الكبير، التي استمرت 18 شهراً، من ديسمبر 2007 إلى يونيو 2009.

تعافي الأسواق واستمرار الألم

شهدت الأسواق المالية الأميركية، التي تراجعت في فبراير وسط مؤشرات على الانهيار الاقتصادي، صعوداً منذ مارس، بسبب آمال المستثمرين في أن تكون الأضرار الاقتصادية محدودة، وذلك بفضل الإغاثة الطارئة من الكونغرس والبنك المركزي.

والاثنتين الماضيين، أغلق مؤشر ناسداك عند 9,924.7، مرتفعاً بنسبة 1.1 في المئة متجاوزاً مستوى ما قبل الوباء.

وارتفع مؤشر P 500&S بنسبة 1.2 في المئة ليغلق عند 3.232.3 - ليعود إلى حيث بدأ العام- بينما ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي 1.7 في المئة إلى 27.572.4. والمؤشران الآن أقل من 10 في المئة، أي أقل من قممهما السابقة للوباء.

وفي خضم تداعيات تفشي فيروس كورونا التي وجّهت ضربة موجعة للاقتصاد الأميركي، وفي ظل مواصلة وتوسع المظاهرات التي تجتاح شوارع المدن الأميركية احتجاجاً على مقتل جورج فلويد، وهو أميركي من أصل

أفريقي لقي حنقه بعدما جثا ضابط شرطة بركبته على عنقه في مدينة منيابوليس، غرّد الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، الذي يستعد للانتخابات طمعاً في ولاية رئاسية ثانية، الاثنين، قائلاً "يوم عظيم لسوق الأوراق المالية. الأموال الذكيّة والعالم يعلمون أننا نسير في الاتجاه".

وحذر العديد من الاقتصاديين من أن الألم الاقتصادي من المرجح أن يستمر، حتى لو مرّ الأسوأ.

وقال البنك الدولي إنه يتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 في المئة هذا العام، في أعماق ركود منذ الحرب العالمية الثانية، متوقعاً أن ينكمش الاقتصاد الأميركي 6.1 في المئة، ومنطقة اليورو 9.1 في المئة.

في حين من المتوقع أن يعود النمو العالمي بنسبة 4.2 في المئة في العام المقبل، وكان البنك قد حذر من أن التوقعات "غير مؤكدة إلى حد كبير وأن المخاطر السلبية هي السائدة، بما في ذلك إمكانية حدوث جائحة طويلة الأمد، واضطراب مالي، والتراجع عن الروابط التجارية والعالمية".

<https://www.independentarabia.com/node/126391/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%88>

الاحتياطي الفيدرالي يطالب بتدابير أكبر في الموازنة لدعم الاقتصاد

الأميركي

10 - حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم الحكومي لمكافحة آثار كورونا

انديبنذنت عربية الأربعاء 13 مايو 2020 22:53



رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول (أ.ب.ب)

طالب رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) جيروم باول، نواب الكونغرس ببذل كل الجهود حتى لو كانت مكلفة، لتفادي فترة ركود طويلة، ستضر آثارها الوخيمة مرة أخرى الفئات المحرومة بالولايات المتحدة.

وقال باول، في ندوة عبر الإنترنت نظمها معهد بيترسون للاقتصاد الدولي بواشنطن، "فيروس كورونا المستجد خلف حصيلة بشرية واقتصادية مدمرة، وتوجد حاجة ماسة إلى مساعدات إضافية لمكافحة آثاره، إلى جانب مزيد من الدعم الحكومي لاستعادة الازدهار الاقتصادي، إذ إن ركوداً غير مسبوق يضرب أركان الولايات المتحدة".

وأضاف رئيس الاحتياطي الأميركي، "ربما يستغرق التعافي بعض الوقت لجمع الزخم، ويؤدي مرور الزمن إلى تحويل مشكلات السيولة إلى أزمات بالملاءة المالية"، مشيراً إلى أن الكونغرس "قد يحتاج إلى توفير مزيد من الأموال للأسر والشركات، من أجل تجنب الركود المؤلم الذي سيشترك الناس بلا عمل ومتقلين بالديون".

الدعم المالي الإضافي مكلف لكن يستحق: وتابع، "يمكن أن يكون الدعم المالي الإضافي مكلفاً، لكنه يستحق ذلك إذا ساعد في تجنب الأضرار

الاقتصادية الطويلة الأجل، وتركنا في انتعاش أقوى".

وتسببت عمليات الإغلاق الناجمة عن مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في ذهاب 20.5 مليون وظيفة أدرج الرياح خلال أبريل (نيسان)، وهو مستوى قياسي بالنظر إلى قصر الفترة الزمنية. ولم تخسر الولايات المتحدة سابقاً هذا العدد الكبير من الوظائف في فترة قصيرة، لتشهد سوق العمل أكبر انهيار لها على الإطلاق، إذ تجاوزت الزيادة في عدد طلبات الحصول على إعانة البطالة في أبريل المسجلة خلال فترة "الكساد الكبير". وأظهرت بيانات حديثة لوزارة العمل الأميركية ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته في 80 عاماً، مُسجلاً 14.7 في المئة الشهر الماضي، وضربت الأزمة عمّال قطاع الخدمات بشكل غير متناسب، وكثير منهم من ذوي الدخل المنخفض ومن دون مدخرات.

وهرع الاحتياطي الفيدرالي إلى دعم اقتصاد الولايات المتحدة، وخفض بول وزملاؤه أسعار الفائدة إلى الصفر تقريباً، و طرحوا شراء غير محدود للسندات بهدف استعادة النظام في أسواق السندات الحكومية، إلى جانب قيامهم بتخفيف استثنائي للقواعد، بهدف السماح للمصارف بالإقراض وضخ سيولة في النظام المالي بالشراكة مع وزارة الخزانة.

معدلات فائدة سلبية محتملة

ورداً على سؤال حول معدلات فائدة سلبية محتملة، استبعد بول هذه الفكرة، قائلاً "الدراسات حول فعالية مثل هذا الإجراء متباينة"، ومشدداً على أن الاحتياطي الفيدرالي سيستمر في "استخدام أدواته إلى أقصى حدود حتى تنتهي الأزمة، وأن يكون الانتعاش الاقتصادي بدأ فعلياً"، وحالياً يرى أن التدابير المتخذة "مناسبة". لكنه، حذر من أن المركزي الأميركي "يملك فقط

قدرة على الإقراض لا على الإنفاق"، ملمحاً مرة أخرى إلى أن الكونغرس يجب "أن لا يتردد في إيجاد مزيدٍ من السبل لدعم الاقتصاد لمواجهة المشكلات الناتجة عن شلل النشاطات على مدى أطول".

ووصف باول، خلال الندوة، قدرة الاحتياطي الفيدرالي على المساعدة بأنها "جسر" للانقطاعات المؤقتة للسيولة، لكنه أشار إلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى أكثر من الجسر، إذ تستمر الشكوك الكبيرة في مواجهة الاقتصاد، من سرعة إعادة الفتح إلى نطاق اختبار وتوقيت التوصل إلى اللقاح.

وقال رئيس الاحتياطي الأميركي، "على الرغم من أن الاستجابة الاقتصادية كانت في التوقيت المناسب وكبيرة بشكل جيد، فإنها قد لا تكون الفصل الأخير بالنظر إلى أن الطريق لا يزال أمامنا غير مؤكد للغاية، ويخضع لمخاطر انخفاض كبيرة"، مضيفاً "نظراً إلى أنّ الإجابات غير معروفة حالياً، يجب أن تكون السياسات جاهزة للتعامل مع مجموعة من النتائج المحتملة".

معدل البطالة سيبلغ ذروته: وتابع باول، "معدل البطالة في أميركا سيبلغ على الأرجح ذروته على مدار الشهر المقبل أو نحو ذلك، وقد ينخفض بشكل حاد مع تعافي الاقتصاد، لكن ربما يستغرق الأمر بعض الوقت للعودة إلى مستويات البطالة المنخفضة جداً التي سادت قبل الفيروس المستجد".

وأوضح، "حجم الركود وسرعته غير مسبوقين في التاريخ المعاصر"، متحدثاً عن "أسوأ ركود منذ الحرب العالمية الثانية"، ومشدداً على أن "النهوض قد يستلزم وقتاً قبل أن تتسارع وتيرته".

وبشأن مستقبل الاقتصاد الأميركي، أقرّ باول بأنه "يجب العودة إلى سياسات أكثر حكمة في الموازنة عندما يتعافى الاقتصاد كلياً أو يتحسن على

الأقل". ومؤكداً "لكن، لدينا انطباع أكبر بأن الانتعاش سيكون أبطأ مما نريد"،
ومكرراً "على النواب الآن عدم التردد في دعم الإنفاق".

وقدّم الكونغرس حتى الآن دعماً للموازنة بقيمة 2.9 تريليون دولار للأسر
والمؤسسات ومقدمي الرعاية الصحية والولايات والبلديات المحلية، أي نحو
14 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي.

<https://www.independentarabia.com/node/119426/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A>

11 - الاقتصاد الأميركي على عتبة ركود "تاريخي" في 2020
توقعات مصرفية بعودة الانتعاش للأسواق الرئيسية قبل نهاية العام
اندبننت عربية ووكالات الأربعاء 29 أبريل 2020 17:22



تأثرت الحياة في أميركا كما يتباطأ اقتصادها بسبب جائحة كورونا
(أ.ب.ب)

من المنتظر أن تشهد الولايات المتحدة في عام 2020 ركوداً تاريخياً
ناجماً عن تأثير فيروس كورونا المستجد، بعد عشر سنوات من النمو المستمر،
وسيُستشف حجمه مع نشر قيمة الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول وتوقعات

البنك المركزي.

ويتوقع المحللون انخفاضاً سنوياً بنسبة 4.3 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ويبدو "مكتب الموازنة في الكونغرس"، وهو هيئة مستقلة، أقل تشاؤماً، إذ يتوقع انخفاضاً 0.9 في المئة للفترة نفسها.

تحذير من تراجع غير مسبوق

وحذر كيفن هاسيت، المستشار الاقتصادي للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أخيراً على شبكة "سي إن إن" من أن هذا التراجع ليس على أي حال "سوى نزر يسير من مشكلة أكبر"، وأضاف أن الأشهر المقبلة ستشهد تفهقراً "لا يشبه أي شيء رأيتموه من قبل على الإطلاق".

وسيظهر، اعتباراً من شهر أبريل (نيسان)، حجم الضرر الذي ألحقه فيروس كورونا المستجد بالاقتصاد الأميركي. إذ اتخذت تدابير العزل واسعة النطاق لمنع انتشار الفيروس في النصف الثاني من مارس (آذار) المنصرم، وتوقف النشاط الاقتصادي في البلاد مع انتشار الفيروس خلال الشهر ذاته، وتم فرض تدابير تهدف إلى احتوائه، حيث أغلقت المدارس والمقاهي والمطاعم وكذلك معظم المتاجر غير الأساسية، في حين أرغمت شركات عديدة على تعليق نشاطها أو خفضه إلى حد كبير. وخلال خمسة أسابيع، قدم أكثر من 26 مليون شخص طلبات للحصول على إعانة بطالة، وهو أمر غير مسبوق في الولايات المتحدة.

أما في الفصل الثاني، فقد ينخفض إجمالي الناتج المحلي 11.8 في المئة، ما سيمثل تراجعاً بنسبة 39.6 في المئة عن مستواه في الفصل الثاني من عام 2019، بحسب ما ذكرت هيئة الموازنة المستقلة.

ومن غير المعروف بعد سرعة ومدى انتعاش النشاط الاقتصادي، لكن سيتم تخفيف تدابير الاحتواء في كل ولاية بحسب ظروفها، وقد سمحت بعضها، مثل جورجيا وتكساس، بإعادة فتح المحال التجارية. توقف قطاعات النقل الجوي

وقد تستغرق العودة إلى مستوى 2019 بالنسبة إلى بعض القطاعات المتأثرة بشكل خاص بتوقف الاقتصاد، مثل النقل الجوي، عدة سنوات. ويعود آخر أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الربع الرابع من عام 2008، عندما انخفض بنسبة 8.4 في المئة. وبعد عام ونصف العام من الركود، عاد النمو في أواخر عام 2009. وتنتظر الأسواق بلهفة ما سيصدره مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي اليوم، في نهاية جلسة لجنة النقد، من توقعات للاقتصاد العالمي الأول.

وقال كبير الاقتصاديين لدى مجموعة "جي بي مورغان"، مايكل فيرولي، "أعتقد أنهم سيقولون إن الاقتصاد يتدهور بسرعة فائقة والأفاق غير واضحة بتاتاً". ويخشى ألا يغامر أعضاء لجنة النقد "باتخاذ موقف حازم من التوقعات الاقتصادية، التي تتوقف بشكل ما على عناصر الصحة العامة الخارجة عن سيطرتهم".

ولن يتطرق البنك المركزي الأميركي، الذي تجتمع لجنته النقدية كل ستة أسابيع، إلى أسعار الفائدة هذه المرة، وكان قد خفضها إلى الصفر في منتصف مارس، أمام انتشار الفيروس في البلاد، وهو إجراء لم يتخذه منذ الركود الأخير في عام 2009.

تدابير لطمأنة الأسواق

كما أطلق الاحتياطي الفيدرالي سلسلة من التدابير، سواء كانت أدوات

معتادة أو مبتكرة، لطمأنة الأسواق وإعطاء نفحة جديدة للشركات والأسر.

وبالنسبة إلى عام 2020، فقد يبلغ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي 6.5 في المئة، بفضل بدء التعافي اعتباراً من الصيف، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي، من جهته، انكماشاً بنسبة 5.9 في المئة.

الدولار ينخفض بانتظار فتح الاقتصاد

وعلى صعيد العملات، فقد تراجع الدولار، حيث شجع تباطؤ انتشار فيروس كورونا وتحركات إعادة فتح اقتصادات العالم المستثمرين للإقبال على الأصول الأعلى مخاطرة، لكن الحذر ظل مستمراً قبيل اجتماعات بنوك مركزية في الولايات المتحدة وأوروبا.

ويقتفي الدولار أثر الإقبال على المخاطرة على نحو وثيق طوال أزمة تفشي كورونا، وتراجع قليلاً مقابل بقية العملات الرئيسية اليوم، حيث انخفض على نحو طفيف مقابل اليورو والجنيه الإسترليني، فيما صعد الين الياباني 0.3 في المئة لأعلى مستوى في ستة أسابيع ليسجل 106.55 ين مقابل الدولار.

وفقدت العملة الأميركية معظم مكاسبها مقابل العملات المناظرة. وزاد الدولار الأسترالي نحو 0.6 في المئة إلى أعلى مستوى في سبعة أسابيع ليسجل 0.6533 دولار أميركي في سادس يوم للمكاسب على التوالي، ما يجعله بصدد تحقيق أفضل أداء شهري في أربعة أعوام. وزاد الدولار النيوزيلندي بالهامش نفسه إلى أعلى مستوى في أسبوعين ليجري تداوله مقابل 0.6119 دولار أميركي.

وساد الفتور أسواق العملة مع بدء عطلة عامة في اليابان والحذر قبيل اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي يوم

الخميس، في وقت يترقب المستثمرون مؤشرات بشأن مسار سياسة المركزي الأميركي المستقبلية بعد استجابته للضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة "كوفيد-19" بخفض أسعار الفائدة وشراء سندات وحماية أسواق الائتمان.

وانخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من ست عملات، على نحو طفيف إلى 99.685، واستقر الإسترليني على نحو طفيف عند 1.2469 دولار، فيما جرى تداول اليورو مقابل 1.0846 دولار.

توقعات بعودة التعافي

من جانبه، أكد "ستاندرد تشارترد"، أنه يتوقع أن تقود أسواقه الرئيسية التعافي الاقتصادي العالمي من أزمة كورونا في وقت مبكر لا يتخطى نهاية العام الحالي، ليصدر ملاحظة متفائلة بعد هبوط الأرباح الفصلية نتيجة زيادة مخصصات الديون الرديئة.

وقال البنك "نتوقع تعافياً تدريجياً من الجائحة قبل أن يخرج الاقتصاد العالمي من ركود في الجزء الأخير من 2020، وهو ما ستقوده على الأرجح الأسواق في دائرة نشاطنا". وأوضح البنك الذي مقره لندن في إفصاح للبورصة، أن الزيادة في انخفاض قيمة الائتمان والمخصصات لارتفاع متوقع في خسائر القروض دفعت الأرباح قبل الضرائب للفترة من يناير (كانون الثاني) إلى مارس، إلى الانخفاض بنسبة 12 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها قبل عام إلى 1.22 مليار دولار.

وجاءت النتائج بعد يوم من قول "إتش.إس.بي.سي هولدينجز"، المنافس الأكبر في المواقع ذاتها، إن أرباحه في الربع الأول من العام انخفضت للنصف تقريباً، إذ قفزت مخصصات القروض الرديئة إلى ثلاثة مليارات، في حين جنب "باركليز" 2.6 مليار دولار للغرض نفسه.

واستقبل المستثمرون توقعات "ستاندرد تشارترد" بشكل إيجابي، إذ
صعدت أسهمه المدرجة في لندن بنحو سبعة في المئة في التعاملات المبكرة
بعد أن ربحت أسهمه المدرجة في هونغ كونغ ما يصل إلى ثمانية في المئة.

<https://www.independentarabia.com/node/115866/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2020>

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
م ع ك
التقرير الاقتصادي الأسبوعي

12 - Bruksela stanęła po stronie konsumentów ws. bonów turystycznych

Anna Słojewska 03.07.2020

Polska łamie unijne prawo pozwalając biurom turystycznym na oferowanie bonów zamiast gotówki za nieodbyte wycieczki — uważa Komisja Europejska.

KE rozpoczęła procedurę o naruszenie prawa przeciwko 10 państwom, w tym Polsce, za nieprzestrzeganie unijnych przepisów o prawach konsumentów i podróżnych. Po wybuchu pandemii COVID-19 konieczne było odwołanie wyjazdów. Komisja konsekwentnie stoi na stanowisku, że prawa konsumentów zachowują ważność nawet w tak bezprecedensowym kontekście. Zachęcała kraje do tworzenia elastycznych i atrakcyjnych systemów bonów, które podróżni mogliby dostać za utracone możliwości wyjazdu. Ale za każdym razem, zgodnie z unijnym prawem, to konsument decyduje, czy chce gotówkę za odwołaną wycieczkę czy też zdecyduję się na inną ofertę ze strony biura, jak np. bon, czyli przyrzeczenie zorganizowania wycieczki za podobną sumę w przyszłości.

Tymczasem w dziesięciu państwach członkowskich nadal obowiązują szczególne przepisy krajowe, umożliwiające organizatorom imprez turystycznych wystawianie bonów zamiast zwrotu pieniędzy za odwołane wyjazdy lub odraczanie zwrotu pieniędzy znacznie powyżej okresu 14 dni określonego w

dyrektywie w sprawie zorganizowanych podróży, wakacji i wycieczek. Procedura o naruszenie prawa dotyczy Polski, Czech, Cypru, Grecji, Francji, Włoch, Chorwacji, Litwy, Portugalii i Słowacji. To jej pierwszy etap, czyli wezwanie do usunięcia uchybienia, na które państwa powinny przysłać odpowiedź w ciągu dwóch miesięcy. Drugim krokiem jest uzasadniona opinia, również z 2-miesięcznym okresem na reakcję ze strony rządu. Potem KE może skierować sprawę do sądu UE, a ten orzekając może jednocześnie nałożyć karę finansową za każdy dzień niewypełnienia orzeczenia.

Podobną procedurę Komisja rozpoczęła też w sprawie łamania praw pasażerów linii lotniczych. Oskarża jednak na razie tylko Włochy i Grecję, bo tylko te państwa mają przepisy umożliwiające przewoźnikom zaoferowanie bonów zamiast gotówki, bez zgody pasażera, za odwołany lot. W innych krajach takie sytuacje też mają miejsce, ale są one niezgodne z prawem krajowym i Komisja na razie nie reaguje. Anna Słojewska z Brukseli

© Licencja na publikację © © Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

<https://www.rp.pl/Biznes/200709763-Bruksela-stanela-po-stronie-konsumentow-ws-bonow-turystycznych.html>

13 - The Grand Experiment of Remote Work

by Greg Rosalsky

Last week, I went into Planet Money's vacant office in midtown Manhattan to pick up some stuff. It felt like visiting the ruins of a bygone age. It reminded me of a time when you could hop in a

crowded subway car, stroll into work without a mask, and interact with your colleagues without having to stare at their disembodied heads through a computer screen.

Our building is still mostly abandoned, but our building's manager had already taken precautions for that elusive day when we might all return. There were stand-six-feet-apart circles in the lobby to encourage social distance. Our elevators could only fit four circles, and they didn't even seem like they were actually six feet apart. This being a skyscraper, it had always been a pain in the butt to wait for the elevator. The already-mobbed lines would be insane in a world where elevators could only fit four people at rush hour. Door handles, bathrooms, coffee machines, meeting rooms, and the office kitchen all seem like radioactive sites for the virus. And that doesn't even get into the HVAC system pushing bad air all around.

The experience really hammered home that the grand experiment of remote work will be here for a while. And it really is grand. A new study by Erik Brynjolfsson, at MIT, and five other economists, digs into the numbers on remote work. They conducted two major surveys in April and May, and they find that about half of the entire American workforce is now remote, which is higher than previous estimates. That bears repeating: half of the entire workforce is now working remote.

In a previous newsletter, we gave a bearish case for the future of remote work. We spoke with the Stanford psychologist Jeremy Bailenson, whose research shows how existing technologies like

Zoom are a poor substitute for face-to-face interactions. A computer screen can't match the physical office when it comes to opportunities for social bonding, managerial oversight, mentorship and support, and random collisions between colleagues that lead to new ideas.

But there's also the bullish case for remote work. Brynjolfsson, who has spent years studying the intersection of technology and economics, points to its many advantages. Workers don't have to waste time or resources commuting. And they can live where they want. Companies can save money on commercial real estate, which is insanely expensive in places like Manhattan and Silicon Valley (side note: this also shifts the cost of real estate to workers, but that's another discussion). A virtual office offers a virtually unlimited labor pool for companies to recruit from. In econ jargon, there are better "matching" opportunities. "You get to tap into the best people wherever they are," Brynjolfsson says. Moreover, he argues, this shift is pushing companies to focus on performance and output as opposed to just "clocking hours."

A large number of blue-chip companies — including Twitter and Facebook — have said that they're freeing all or many of their employees to become roving nomads forever. Companies, Brynjolfsson believes, are now realizing remote work is less scary than they had imagined and that it's actually making them more efficient and productive. Brynjolfsson says "this portends a much bigger shift in the economy."

Yet, the technology we're all using to do remote work has been

with us for decades now. And at the very same time this tech burst on the scene, companies — and especially high-tech companies — doubled down on having offices. Think Google’s Googleplex and Apple’s “Mothership,” which opened only a few years ago. In 2013, the CEO of Yahoo, Marissa Mayer, even banned working from home.

“There’s a lot of inertia in the way people work,” Brynjolfsson says. “And it’s actually quite hard to change the processes, the culture, the training, the types of work and tasks that people are doing. And so unless there’s a shock, most people will tend to continue to do things the old way.”

When it comes to the utilization of new technologies, Brynjolfsson sees a process he calls “the Productivity J-Curve.” The J-curve refers to a pattern he sees in the data, showing that companies are slow to adopt new technologies, and when they do, productivity actually dips at first. They have to invest time and money adopting it, which slows them down. But, like any investment, it ends up paying off.

The core idea of the J-Curve, he says, is “when you have a powerful new technology like electricity or the Internet or the steam engine or artificial intelligence — work does not instantly change to take advantage of it.” After electricity was invented, he says, it took over thirty years for factories to be retooled and for society to see big gains from it. “Likewise, with remote work, I don’t think people really were forced to think through all the things that we could do

and how well it could work,” he says.

Brynjolfsson recognizes that the physical office offers some social and economic benefits. “It's probably a good idea for people to come in sometime,” he says. But this grand experiment of remote work, he says, is forcing companies to rethink their operations, drop an outdated mindset, and discover more efficient ways of working. He believes many of these changes will stick once the pandemic ends.

After visiting the Planet Money office, I left wondering how long it'd be until we'd come back. And I hopped in my car to go home because there's no way I'm riding the subway these days.

<https://mail.google.com/mail/u/0/#inbox/FMfcgxwJWXcxLVtvNPfqRLwMLMfCQSM>

14 - A statement by the Ministry of Finance on the Cabinet's decision concerning the exchange of 100\$ by Syrians coming from Lebanon



Created on Sunday, 12 July 2020

The Ministry of Finance issued a press release regarding the Cabinet's decision No. 46, which stipulated that Syrian citizens have to exchange 100 USD or its equivalent in the foreign currencies accepted by the Central Bank of Syria to the Syrian pounds according to the exchange rates mentioned in the Customs and Aviation Bulletin upon entering the territory of the Syrian Arab Republic. The decision exempts drivers and those who have not reached the age of eighteen.

The statement pointed out that Article 10 of Legislative Decree No. 20 of 2017, which is governing the work of the Cabinet, stipulates that the Cabinet is authorized to supervise the regulation and management of monetary, credit and insurance systems and maintain state funds.

The statement pointed out that the enemies of Syria continuously take advantage of the economic war to which it is exposed and are targeting the stability of the exchange market of the national currency. The blatant foreign intervention contributed to the promotion of the national currency exchange rates on the black market and on malicious electronic pages to unprecedented levels that negatively affected the economic and monetary transactions.

The statement clarified that the Syrian law criminalizes dealing in a currency other than the national currency.

The statement stressed that the main idea of this decision is that whoever returns from outside the country is usually in possession of foreign currencies, so the citizen is supposed to exchange what he has through the official channels of exchange (exchange companies - public banks - the Central Bank of Syria) at the price determined by the Central Bank of Syria.

The decision obliges the returning citizens to exchange a minimum level of foreign currency that guarantees them to pay the value of basic services until they reach their homes or their work center inside the country and the possibility to obtain the necessary local currency, the statement added.

The decision is an implementation of the policy of the Central Bank of Syria in protecting and supporting the Syrian pound, the statement reiterated, adding that it is an organizational measure whose main objective is to reduce pressure on the exchange rate in the market and secure a small part of the country's foreign exchange needs. Also, it is necessary in providing services to travelers to secure the local currency at the appropriate time to avoid them dealing with the black market when they need to obtain the Syrian pound.

The statement pointed out that the decision included the returning Syrian citizens and did not include foreigners in order to avoid the policy of reciprocity so as not to put pressure on citizens when they travel abroad as well as on the exchange rate inside the country.

The statement stressed that the aforementioned decision did not include imposing any tax, fee or burden on Syrian citizens.

The statement indicated that the Syrian laws and the procedures of the Central Bank of Syria allow Syrian citizens, whether students or patients traveling abroad, to obtain foreign exchange "in thousands of dollars in cash" after confirming the integrity of the procedures. Inas Abdulkareem

<http://syriatimes.sy/index.php/economy/49792-a-statement-by-the-ministry-of-finance-on-the-cabinet-s-decision-concerning-the-exchange-of-100-by-syrians-coming-from-lebanon>

15 - The recession is much worse than the IMF expected and the hit to jobs 'catastrophic'

By Julia Horowitz, CNN Business June 24, 2020

London (CNN Business)The International Monetary Fund has slashed its global economic forecasts for 2020, saying the coronavirus pandemic is causing a much steeper recession and a slower recovery than initially expected.

The organization said Wednesday that it thinks global GDP will contract by 4.9% this year, downgrading its estimate from April, when output was forecast to shrink by 3%.

This is the worst peacetime recession in 100 years, OECD says

That was already due to be the deepest slump since the Great Depression of the 1930s.

The pandemic is causing an "unprecedented decline in global activity," according to the IMF. It said the global labor market has taken a "catastrophic" hit, movement outside the home remains depressed, companies have cut back on investment and consumer spending has dropped significantly.

"The Covid-19 pandemic has had a more negative impact on activity in the first half of 2020 than anticipated, and the recovery is projected to be more gradual than previously forecast," the IMF said in its report.

The outlook is slightly rosier than those provided by the World Bank and the Organization for Economic Cooperation and Development, which have recently forecast that global GDP would shrink by 5.2% and 6%, respectively, before rebounding in 2021.

But the IMF warned of a "higher-than-usual degree of uncertainty" around its forecast, which it said was based on a number of assumptions, including stable financial conditions.

And it pointed to the difficulty of charting the trajectory of the virus and measures to contain it, as well as the impact of voluntary social distancing on spending, the consequences of new workplace safety measures and lingering unemployment. Though every region is expected to face a recession in 2020, there will be "substantial differences across individual economies," the IMF said.

China, which got a head start on the recovery, is expected to log growth of 1%, in part due to policy support from the government. India's economy, meanwhile, is forecast to shrink 4.5% following a longer lockdown and slower-than-expected recovery.

The US economy is expected to shrink by 8%, while output across the 19 countries that use the euro could decline by 10.2%.

Countries in Latin America that are still struggling to contain the virus will also be hard hit. Brazil's economy is expected to contract by 9.1%, while output in Mexico could decline by 10.5%.

The IMF expects the global economy to grow by 5.4% in 2021, still 6.5 percentage points below pre-coronavirus projections. However, much depends on ongoing stimulus support, the group said. So far, governments have announced nearly \$11 trillion in fiscal measures, per the IMF.

<https://edition.cnn.com/2020/06/24/economy/imf-economic-outlook/index.html>

1 - Lagarde says the worst of the coronavirus crisis has likely passed, but recovery will be a 'complicated matter'

Created on Sunday, 05 July 2020 09:05



PARIS, (ST) – Christine Lagarde, the president of the European Central Bank, warned that while the world may be past the worst of the coronavirus crisis, a recovery will likely not be straight forward. She added the economic crisis caused by the outbreak of the new Corona epidemic will affect deeply on the global economy.

The coronavirus pandemic has brought about the "sharpest, deepest recession," but "we are probably past the lowest point," Lagarde said Friday during the online Northern Lights Summit, adding that "we are moving towards a recovery."

Still, Lagarde cautioned that a recovery might not be as swift and strong as some hope. "The recovery is going to be a complicated matter. I would characterize it as sequential, and restrained," she said. The ECB estimates that euro area gross domestic product slumped 16% in the first half of 2020, but expects a second-half rebound to drive positive growth in 2021.

Source: Business Insider Raghda Sawas

<http://syriatimes.sy/index.php/economy/49640-lagarde-says-the-worst-of-the-coronavirus-crisis-has-likely-passed-but-recovery-will-be-a-complicated-matter>

انتهى التقرير

The report ended
Raport się zakończył
